﴿ المحاضرة (2): المعيار المحاسبي الدولي (1): عرض القوائم المالية ﴾

***IAS (1)**: Presentation of Financial Statements*

✓ **الأهداف التعليمية:**

- التعرف على هدف ونطاق المعيار IAS (1).
- معرفة مكونات القوائم المالية.
- توضيح الاعتبارات العامة لعرض القوائم المالية.
- معرفة شكل ومحتوى القوائم المالية.
- بيان المعلومات واجبة الإفصاح بموجب المعيار IAS (1).

1. النشأة:

تم إصدار معيار المحاسبة الدولي (1) "عرض القوائم المالية " سنة 1974، وقد تم إجراء آخر تعديل عليه من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) سنة 2007.

2. هدف المعيار:

- تحديد الأسس الواجب إتباعها لعرض القوائم المالية ذات الغرض العام.
- التأكيد على توفر خاصية المقارنة بين القوائم المالية لنفس المنشأة عبر الفترات المالية المتتالية والمقارنة بين القوائم المالية مع المنشآت الأخرى التي تعمل في نفس المجال.
- تحديد الإطار العام لإعداد وعرض القوائم المالية، والحد الأدنى من المعلومات الواجب الإفصاح عنها.

3. النطاق:

- يغطي المحتويات والشكل الذي يتوجب أن تعرض به القوائم المالية ذات الغرض العام، والمعدة وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية IFRSs.
- يستخدم هذا المعيار مصطلحات تناسب المنشآت الربحية، بما في ذلك المنشآت التجارية في القطاع العام.
- لا ينطبق هذا المعيـــار على هيكل ومحتـوى القوائم الماليـة المرحلية المختصرة والتي يطبق عليها المعيـار IAS 34 " القوائم المالية المرحلية ".

4. الغرض من القوائم المالية:

تمثل القوائم المالية عرضا منظما للمركز والأداء الماليين للمنشأة، فهي تهدف إلى توفير المعلومات حول المركز المالي والأداء المالية والتدفقات النقدية للمنشأة، والتي تفيد شريحة عريضة من المستخدمين عند اتخاذهم للقرارات الاقتصادية.وحتى تحقق القوائم المالية أهدافها يجب أن تتضمن: الأصول، الالتزامات، حقوق الملكية، الإيرادات والمصاريف بما في ذلك المكاسب والخسائر، مساهمات المالكين وتوزيع الحصص عليهم بصفتهم مالكين، التدفقات النقدية.

5. مكونات القوائم المالية:

✓ **حسب المعيار (1): عرض القوائم المالية** ✓ **حسب النظام المحاسبي المالي SCF**

- قائمة المركز المالي، ⟵ الميـزانية،
- قائمة الدخل، ⟵ حساب النتائج،
- قائمة التدفقات النقدية، ⟵ جـدول سيولة الخزينة،
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية، ⟵ جـدول تغير الأموال الخاصة،
- الإيضاحات. ⟵ المـلحق.

6. الاعتبارات العامة لعرض القوائم المالية:

✓ العرض العادل والامتثال للمعايير الإبلاغ المالي الدولية. ✓ تكرار إعداد التقارير.
✓ فرضية استمرارية المنشأة. ✓ الأهمية النسبية والتجميع. ✓ المعلومات المقارنة.
✓ أساس الاستحقاق المحاسبي. ✓ التقاص. ✓ الاتساق في العرض.

7. هيكل ومحتوى القوائم المالية بشكل عام:

يجب أن تحتوي كل قائمة من القوائم الرئيسية على المعلومات التالية:

- عنوان القائمة واسم المنشأة المعدة لها.
- ما إذا كانت القوائم المالية تخص مشروع واحد أو مجموعة من المشاريع (قوائم موحدة).
- تاريخ انتهاء فترة إعداد القوائم المالية، أو الفترة الزمنية التي تغطيها هذه القوائم.
- عرض العملة المستخدمة في عرض القوائم (كما تم تعريفها في المعيار IAS 21).
- مستوى تجميع أو اختصار الأرقام (القيمة) في القوائم المالية.

1.7. قائمة المركز المالي (الميزانية):

وهي القائمة التي تظهر أصول والتزامات المنشأة وحقوق ملكيتها في لحظة معينة. حيث يتطلب المعيار IAS 1 ما يلي:

- عند عرض أصول والتزامات المنشأة في الميزانية لا بد من تصنيفها إلى فئات منفصلة متداولة وغير متداولة (جارية وغير جارية)، باستثناء الحالة التي يكون فيها التصنيف حسب السيولة يوفر معلومات موثوقة وأكثر ملاءمة.
- المنشأة ملزمة بالإفصاح عن الجزء الذي يتوقع استعادته (الأصول) أو تسويته (الالتزامات) بعد أكثر من 12 شهر، كأن تفصل الذمم المدينة التي تستحق السداد خلال 12 شهر عن المستحقة السداد بعد 12 شهر.

Dr. TOURAT Rabeh

1.1.7. تصنيف الأصول (المتداولة وغير المتداولة):

يتطلب المعيار (IAS 1) تصنيف الأصل على أنه متداول عندما ينطبق عليه شرط من الشروط التالية:

- عندما تحتفظ المنشأة بالأصل بهدف تحصيله أو بيعه أو استخدامه خلال الدورة التشغيلية العادية.
- عندما تكون الغاية الأساسية من احتفاظ المنشأة بالأصل هي المتاجرة به.
- عندما يتوقع أن يتحقق الأصل (يتوقع بيعه) خلال 12 شهرا بعد فترة إعداد التقارير.
- في حالة كون الأصل عبارة عن نقد أو نقد مكافئ وليس مقيد الاستخدام.

على المنشأة تصنيف جميع الأصول الأخرى على أنها أصول غير متداولة، والتي تشمل الأصول الملموسة (تثبيتات عينية) وغير الملموسة (تثبيتات معنوية) والمالية (تثبيتات مالية) والتي تتصف بطبيعتها أنها طويلة الأجل.

2.1.7. تصنيف الالتزامات (المتداولة وغير المتداولة):

يتطلب المعيار (IAS 1) تصنيف الالتزام على أنه التزام متداول عندما تنطبق عليه إحدى الحالات التالية:

- عندما تتوقع تسويته خلال الدورة التشغيلية العادية له.
- عندما يستحق التسوية خلال الدورة التشغيلية العادية للمنشأة.
- عندما يحتفظ بالخصم بشكل أساسي لأغراض المتاجرة.
- ليس للمنشأة الحق في تأجيل تسوية الالتزامات لأكثر من 12 شهرا بعد تاريخ إعداد الميزانية.

على المنشأة تصنيف جميع الالتزامات الأخرى على أنها التزامات غير متداولة (خصوم غير جارية).

3.1.7. تصنيف بنود حقوق الملكية:

تمثل حقوق الملكية (حقوق المساهمين) قيمة ما يمتلك أصحاب المشروع من أصول المنشأة. وهي تبين صافي النتائج التراكمية الناجمة عن عمليات وأحداث سابقة وتشمل: رأس المال الأساسي، الأرباح المحتجزة، الاحتياطي الإجباري، أسهم الخزينة، التغير في القيمة العادلة لمحفظة الاستثمارات المالية المعدة للبيع، حقوق الأقلية.

2.7. قائمة الدخل (حساب النتائج):

- **قائمة الدخل:**

تعرض قائمة الدخل نتائج أعمال المنشأة من ربح أو خسارة عن فترة مالية محددة. حيث يتم عرض وتصنيف المصروفات حسب طبيعتها أو وظيفتها أيهما أفضل ويوفر معلومات ملائمة وموثوقة.

- **قائمة الدخل الشامل:**

يمثل رقم إجمالي الدخل الشامل التغير في حقوق الملكية خلال الفترة المالية الناجم عن عمليات وأحداث غير التغيرات الناجمة عن العمليات مع مالكي المنشأة بصفتهم مالكين (كزيادة أو تخفيض رأس المال، توزيعات أرباح).

Dr. TOUIRAT Rabah

يجب أن تعرض قائمة الدخل الشامل ما يلي:

- بنود قائمة الدخل (إيرادات ومصروفات).
- بنود الدخل الشامل الآخر.
- الدخل الشامل للفترة = قيمة الربح أو الخسارة للفترة المالية + قيمة الدخل الشامل للفترة المالية.

▪ **بنود الدخل الشامل الآخر:**

تمثل بنود إيرادات ومصروفات لم يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية IFRSs وتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية، وتشمل:

- التغيرات في فائض إعادة التقييم (فائض إعادة تقييم الأصول الملموسة IAS 16 الأصول غير الملموسة IAS 38.
- الأرباح والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية لعمليات أجنبية IAS 21.
- إعادة قياس خطط المنافع المحددة بموجب IAS 19 " منافع الموظفين ".
- الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة قياس الأصول المالية المتوفرة للبيع.
- ربح أو خسارة الجزء الفعال من تحوط التدفقات النقدية بموجب IAS 39.
- مبلغ التغير في القيمة العادلة الذي يرجع للتغير في مخاطر الائتمان للالتزامات المصنفة بالقيمة العادلة IFRS 9.

▪ **عرض قائمة الدخل:**

يتطلب معيار المحاسبة الدولي IAS 1 عرض كافة بنود الإيرادات والمصروفات المعترف بها خلال الفترة إما:

- ✓ في قائمة واحدة وهي قائمة الدخل الشامل (وتسمى أيضا قائمة الدخل والدخل الشامل الآخر). أو
- ✓ عرض قائمتين منفصلتين هما: قائمة الدخل بشكل منفصل تليها قائمة الدخل الشامل(تشمل رقم ربح أو خسارة الفترة (لا تعرض بنود الإيرادات والمصروفات) تليه مكونات الدخل الشامل الآخر).

▪ **شكل قائمة الدخل الشامل:**

قائمة الدخل الشامل عن الفترة المالية المنتهية في 31. 12. N	
بنود الإيرادات بنود المصروفات	XX XX
نتيجة الفترة المالية	**A**
بنود الدخل الشامل الآخر: فائض إعادة التقييم الأرباح والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية ...	XX XX
الدخل الشامل الآخر للفترة:	**B**
إجمالي الدخل الشامل للفترة	**A + B = C**

3.7. قائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة):

تبين قائمة التدفقات النقدية المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية للمنشأة خلال فترة معينة، وقد صنف معيار المحاسبة الدولي هذه التدفقات إلى تدفقات من الأنشطة التشغيلية، تدفقات من الأنشطة الاستثمارية وتدفقات من الأنشطة التمويلية، وتهدف هذه القائمة إلى تزويد مستخدميها بمعلومات تفيد في تقييم قدرة المنشأة على توليد النقد والنقد المكافئ، وحاجة المنشأة للاستفادة من التدفقات النقدية من مختلف أنشطتها.

ونظرا لأهمية هذه القائمة خصصت لها لجنة معايير المحاسبة الدولية معيار محاسبي خاص بها وهو المعيار المحاسبي الدولي IAS 7 " قائمة التدفقات النقدية "، سنتطرق إليه لاحقا.

4.7. قائمة التغيرات في حقوق الملكية (جدول تغير الأموال الخاصة):

تعرض هذه القائمة عن فترة معينة كل التغيرات في حقوق الملكية، أو التغيرات في حقوق الملكية التي لا تظهر نتيجة عمليات مع أصحاب حقوق الملكية كممارسات تتم من قبلهم باعتبارهم مالكين.

يجب على المنشأة عرض قائمة التغيرات في حقوق الملكية بحيث تفصح هذه القائمة على:

- إجمالي الدخل الشامل للفترة مع تفصيل المبالغ المتعلقة بمالكي الشركة الأم والمبالغ التي تعود إلى حقوق الأقلية.
- آثار تطبيق بأثر رجعي أو إعادة العرض بأثر رجعي المعترف بها بموجب IAS 8، وذلك على كل بنود حقوق الملكية.
- تغيرات الأرباح والخسائر، تغيرات كل بند من بنود الدخل الشامل، زيادة أو تخفيض رأس المال.

5.7. الإيضاحات (الملحق):

تعتبر الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية جزءا لا يتجزأ منها، فهي تساعد في فهم هذه القوائم، وتوضح المعلومات المدرجة في القوائم والتي تتطلب تفسيرا من خلال عمل إشارات مرجعية لها، وأيضا توضيح المعلومات الوصفية التي يصعب إدراجها في القوائم. ومن الأمثلة عن طبيعة المعلومات التي تعرض في الإيضاحات ما يلي:

- الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة لإعداد القوائم المالية والتغيرات التي تحدث فيها مع تبيان الأسباب.
- المطالبات على أصول المنشأة وترتيبها حسب أولويتها.
- بيان القيود على توزيعات الأرباح على المساهمين.
- وصف علاقة المنشأة مع الأطراف الأخرى، وطبيعة العقود المبرمة.
- طبيعة الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية وتأثيرها المالي.

8. المعلومات الواجبة الإفصاح في القوائم المالية:

يتطلب معيار المحاسبة الدولي IAS 1 الإفصاح عن عدة معلومات في صلب كل قائمة من القوائم المالية، وقد حدد الحد الأدنى من المعلومات الواجبة الإفصاح والشكل الذي يجب أن تعرض به، وفي هذا الإطار تبنى النظام المحاسبي المالي (SCF) المعيار المحاسبي الدولي IAS 1 "عرض القوائم المالية "، حيث يلزم المؤسسات الاقتصادية بالجزائر

Dr. TOURAT Rabah

بتقديم الكشوف المالية التي تتشابه في الشكل القانوني والمحتوى (الحد الأدنى من المعلومات الواجبة الإفصاح) مع القوائم المالية السابقة الذكر.

وبالتالي سيتم تقديم الكشوف المالية (القوائم المالية) وفق (SCF)، وهذا حتى نشير إلى حالة الجزائر وتوجهها نحو معايير المحاسبة الدولية.

القوائم المالية (الكشوف المالية) التالية مصدرها: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخة في 25. 03. 2009، تتضمن القرار الوزاري المؤرخ في 26 . 07. 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

Dr. TOUIRAT Rabah